

التداول السلمي للسلطة

م.باحث: منى كريم جرو

أ.د. ضحى لعبيبي كاظم

جامعة ميسان/ كلية تربية

المستخلص:

ان اغلب الدول الديمقراطية قد اهتمت بشكل كبير بمبدأ التداول السلمي للسلطة ، اذ يشكل هذا المبدأ ضماناً من ضمانات حقوق الانسان كونه يشكل حاجزا منبعا ضد الأفكار الدكتاتورية والعنصرية الاستبدادية ، لذا يعد هذا المبدأ من المبادئ الثابتة والمستقرة في القانون الدستورية ، اذ نجد ان وجود هذا المبدأ يحقق الامن والاستقرار في المجتمع ، ورغم ذلك فإن هذا المبدأ لا يتحقق الا اذا تحققت ضماناته المتمثلة بالتعددية الحزبية الحقيقية وعملية اشتراك الشعب في اختيار حكامهم وسلامه ونزاهة عملية الانتخاب ، فضلا عن التأكيد على مبدأ تحديد مدة تولي السلطة وتحديد عدد مراتها.

المقدمة:

تتجه اغلب الدول في العالم الى النص صراحة او ضمنا على مبدأ أساس في الأنظمة الدستورية التي تبعد عن الظلم والاستبداد ، الا وهو مبدأ التداول السلمي للسلطة ، فالسلطة منذ وجودها تشكل قيда ثقيلًا على حرية الانسان فضلا من ان السلطة ان لم تكن عادلة فإنها تكون مستبدة وظالمة للمجتمع الذي تحكمه ، ومن هنا فإن موضوع التداول السلمي للسلطة يشكل هدفاً جماهيرياً للحد من تعسفها واستبدادها.

اولاً: مشكلة البحث:

هل هناك ترابطه ما بين عملية تداول السلطة سلميا وما بين الديمقراطية؟

ثانياً: فرضية البحث:

تتطلب فرصة البحث من وجود تربط ما بين عملية تداول السلطة سلميا والديمقراطية وان هذا الترابط يسهم في الاستقرار السياسي والمجتمعي.

ثالثاً: هدف البحث:

رغبة الباحثة في مناقشة موضوع التداول السلمي للسلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واثره في قوة الدولة والسعي لتأسيس مرحلة جديد تكمن بنجاح قواعد الاستقرار السياسي في الدولة وهذا الموضوع وهذا الموضوع سيضع بين يدي صانع القرار السياسي بعض الحلول التي تعينه على اختيار الحل الأمثل .

رابعاً: منهج الدراسة:

سنعتمد في بحثنا هذا على المنهج التحليلي للواقع السياسي العراقي، وللنصوص الدستورية الموثقة في الوثيقة العليا لعام ٢٠٠٥ .

خامساً: حدود الدراسة:

وتقسم الحدود الدراسة الى.

١. الحدود المكانية: تمثل الحدود دراسة المكانية بدول العراق الواقعة بجنوب غرب القارة الاسيوية وفلكيا بين دائرتين عرض (٦ ٥٩ - ٣٧ . ٢٧) شمالاً وبين قوسي طول (٣٩ ٣٨ - ٣٦ ٤٨)
٢. الحدود الزمانية : فتبدأ الدراسة بعد التداول السلمي للسلطة بعد عام ٢٠٠٣ .

اولاً: مفهوم السلطة

السلطة تعرف باللغة الإنجليزية بمصطلح (Authority) ، وهي التأثير باستخدام القوة على مجموعة من الأفراد، أو الجهات من خلال التحكم بإصدار القرارات النهائية وفق مجموعة من القواعد القانونية، وتعرف السلطة عدة تعاريف منها:-

١. توجيه السلوك مجموعة من الأشخاص، من خلال التأثير عليهم وفقاً لتطبيقات وأحكام تشريعية تحصل عليها السلطة بناءً على موقعها في قمة الهرم الإداري. قد تُعدّ السلطة غير مشروعة في حال استخدامها للإجبار، والإكراه، والعنف أثناء تعاملها مع الأفراد الآخرين، وخصوصاً في حالات الحروب والتي تسيطر فيها السلطة العسكرية على المجتمع الذي تحتله، فتخضع كافة الأفراد والمؤسسات لسلطتها، وهذا ما يُخالف القانون الدولي العام؛ لأنّ أساس السلطة هو وجود شرعية لها بناءً على دستور الدولة،

أو القانون المتبع في مكان وجودها، لذلك من واجب السلطة أن تحترم الحقوق الإنسانية للأفراد، وتضمن تطبيق كافة المجالات الاقتصادية، والاجتماعية بأسلوب صحيح.

٢. مميزات السلطة

توجد مجموعة من المميزات التي تتميز بها السلطة، وهي:

- أ. الموافقة أو عدم الموافقة على القرارات التي يتم اتخاذها ضمن مجال السلطة.
- ب. منح الصفة القانونية للإجراءات، والمهام التي سيتم تطبيقها.
- ج. تحديد صلاحيات كل فرد، وقسم تابع للسلطة.
- د. تطبيق الصلاحيات الواردة في النصوص القانونية من فرض العقوبات؛ بسبب وقوع الأخطاء، وإعطاء المكافآت لتحفيز الأفراد للعمل بشكل أفضل.
- هـ. المشاركة في وضع، وتطبيق الخطط الخاصة بالمشروعات المستحدثة ضمن بيئة العمل.
- و. متابعة، ومراقبة تطبيق الميزانية المالية للعام المالي بشكل مستمر.

ثانياً: مفهوم التداول السلمي لسلطة وأهميته

ان محاولة تعريف مفهوم تداول السلمي السلطة لا تخلو من صعوبات واشكالات ترتبط بتعدد وجوه التداول وتنوع لوازم امكاناته مما يعرقل عملية حصره في اطار مفهوم واحد مع ذلك وبشكل عام يعني هذا المبدأ ان تتعاقب او تتناوب على السلطة القوى السياسية المتنافسة فتصل المعارضة الى السلطة بعد ان تصبح اغلبية السابقة تحل محلها في المعارضة بعد ان تفقد صفتها كأغلبية^(١)

- التداول بمعنى التناوب والتعاقب على السلطة: ويعرف التداول على السلطة على انه تناوب حزبين او تحالفين على السلطة وفي اطار احترام النظام القائم من اجل تغيير الدور بين القوى السياسية الموجودة في المعارضة سلميا بالانتخاب او الاستفتاء العالم للوصول الى السلطة بين قوى سياسية .
اذ لايمكن لأي حزب سياسي ان يبقى في السلطة ما لانهاية له ويجب ان يعوض بتيار سياسي اخر.

- اما جان لوكومون فيعتبر أنه ضمن احترام النظام الساسي القائم يدخل التداول تغيير في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة أدخلها الاقتراع العام الى السلطة وقوى سياسية أخرى تخلت لظرف معين عن السلطة

(١) عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسي ، دار النضال للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٢٦٢.

لتصبح جهة سياسية معارضة^(٢) ان الامر الأساسي في عملية التداول يتمثل في الألية السليمة لأداره تولي السلطة او التخلي عن السلطة في نظام سياسي ما فان الانظمة الديمقراطية في مفهومها المعاصر تقوم على ركيزتين اساسيتين هما التعددية الحزبية والانتخابات حيث تدعن الأقلية لرأي الأغلبية في الخلافة السياسية^٣.

ومن خلال هذين التعريفين ان التركيز على الجانب الوظيفي للتداول من حيث كونه ألية لإدارة الدخول والخروج الى السلطة والى المعارضة بين تيارات سياسية مختلفة لكن في الحقيقة الامر ان إشكالية التداول على السلطة هي اعمق من ذلك يكثر فهي تكشف عن طبيعة الحالة الاجتماعية برمتها في صراعات أطرافها وتحالفاتهم وفي درجة الوعي السياسي العام لذلك كان التحقق الفعلي المبدأ التداول مرهونا بشروط مسبقة اذ نرى بأن التداول السلمي للسلطة هي العملية التي تشير الى ممارسة السلطة وتوفير متطلباتها والتي تأتي في مقدمتها تحديد أعلى نسبة في نتائج الانتخابات وذلك لان مبدأ التداول السلمي هو فكرة سياسية زجها الدستور وعلينا دائما الركون للشعب باعتباره المصدر الأول للسلطة .^(٤)

يشكل التداول السلمي للسلطة احد معايير وجود النظام الديمقراطي على النمط الغربي لكونه احد مبادئ الديمقراطية فلا يمكن وقفه ان تبقى جهة سياسية في السلطة الى ما لانهاية لتحل محلها جهة سياسية أخرى جاء بها الاقتراع العام الى السلطة وان تتخلى القوى السابقة عن السلطة طوعاً وفقاً لإدارة الأغلبية لكي تدخل في المعارضة وهكذا تجري عملية تداول السلطة وفي الجانب الوظيفي للتداول أي طريقة دخول وخروج الجهة السياسية من والى السلطة فان ذلك يتطلب اليات وأدوات محددة كما ان التداول لا يعني تغيير مؤسسات الإدارة بالكامل بل الاكتفاء بتغيير قياداتها لان ثبات المؤسسات وخاصة المهمة مثل الجيش والامن والمؤسسات الاقتصادية وكبار موظفيها والمؤسسات القضائية وغيرهم هو ضمان استمرارية استقرار الدولة وتراكم الخبرة ان المفهوم العام للمشاركة السياسية هو حق المواطن في ان يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية

(٢) عماد بن محمد ، التداول على السلطة مفهوم واشكاله ، دار الجامعة الجديد ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص٧٢.

* - ويقصد بها انتقال وتداول السلطة بين الحكام والافراد او بين الحكومات المتعاقبة او بين الأحزاب السلطة او بين النخب السياسية المتتابعة او على اكثر من مستوى على مستوى الجهاز الحكومي الجهاز الإداري او الحزب او على كافة المستويات التنظيمية في الدولة .

(٤) حسين عثمان ، النظام السياسي ، منشورات حلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠٨.

ومراقبتها بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم^(٥) كما ان قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر او عن طريق ممثلين يقومون بذلك فالعملية السياسية تتم من خلال مشاركة افراد المجتمع كافة وبلا استثناء وتمكينهم من ان يؤدوا دور واضحا في العملية السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم الاثنية والطائفية .^(٦)

تمثل أهمية التداول السلمي للسلطة المبادئ العامة للديمقراطية أهمية معيارية في الحكم على ديمقراطية أي نظام سياسي من عدمه لأنها مبادئ تتسم بالتكامل وعدم التجزئة فيما تمثل الآليات الوسائل الملائمة لنقل المبدأ الديمقراطي الى واقع تطبيقي فاعل وتختلف الوسائل من المجتمع الى اخر باختلاف الثقافات والخبرة التاريخية والنضج المجتمعي والمطابقة بين الآليات والمبادئ العامة للديمقراطية توضح مدى التزام النظام السياسي بالديمقراطية ومدى كون المجتمع ديمقراطيا والمطابقة بين المسالك والمباديل العامة هي الاطار المرجعي للديمقراطية ويمكن بلورة الآليات المتعددة فالديمقراطية الممارسات بما يأتي .^(٧)

أ . اعمال قاعدة الانتخابات الحرة المباشرة والسليمة لمعرفة رأي الشعب بالأداء السياسي للحكومة والسلطة في النظام السياسي الحاكم وهذه الآلية تجسد اهم وأول المبادئ الديمقراطية أو عناصرها سيادة الشعب فالية الانتخابات تتم اعمالا لسيادته.

ب . تعدد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وتعميق ثقافة المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات التي يقرها المجتمع وضمان المشاركة الجماهيرية الواسعة لكل عناصر المجتمع وفئاته واتاحه فرص التعليم والنقد والإعلام الحر المتعدد وتحديد فترات الرجوع الى الناخبين لاختيار وتقديم اداء النخب الحاكمة فإن الانتخابات هي الآلية التي يعول عليها في تحقيق مبدأ المشاركة الجماهيرية التي لن تحصل بدون تعدد الأحزاب السياسية ووجود منظمات المجتمع المدني وتتفق هذه الأحزاب ضمن اطر دستوري وقانونية يتعاقد

^(٥)جلال عبد معرض ، أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث في علم الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٩٤ .٩٥ .

^(٦) -ثامر كامل محمد ، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥١ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٠ ، ص١١٧ .

^(٧) جمال علي زهران ، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٤٨ .

عليها الجميع ويتحدد بموجبها الانتخابات ضمن فترات زمنية محددة ويكون مجمل الأداء للسلطة خاضعا لرقابة ممثلي الشعب كي لا تسمح بطغيان النخب السياسية الحاكمة .^(٨)

تختلف وسائل اسناد السلطة من دولة لأخرى ومن نظام سياسي لآخر الا انها تنحصر في فرعين رئيسيين يتمثل احدهما في الوسائل الديمقراطية بينما يتمثل الاخر في وسائل غير ديمقراطية الوسائل الديمقراطية تتمثل في الوراثة والاختيار الذاتي لشخص الحاكم اما الوسائل الديمقراطية فتتمثل أساس في الانتخاب الذي يعد الوسيلة الوحيدة الأسناد السلطة مما جعله يحتل مكانه بارزة ضمن دراسات المختلفة للأنظمة السياسية ودراسات فقهاء القانون الدستوري على وجه الخصوص صدرت في تشريعات قانونية منظمة لا حكمة حتى اصبح مجال الانتخابات يمثل نظام مستقلا بذاته واذا كان الانتخاب من بين الطرف الديمقراطي لإسناد السلطة او البقاء فيها فانه لا يمكن ان يكتسب هذه القيمة الا في ظل وجود انتخابي عادل يضمن للمواطن حق المشاركة السياسية وللمترشح حق الترشيح الحر ويحقق المساواة بين الناخبين من جهة والمترشحين من جهة أخرى فهو أساس الديمقراطية التمثيلية والركيزة الأساسية من كل اصلاح سياسي وادري واجتماعي وبالمقابل فان إفساده يؤدي الى افساد العملية الديمقراطية وانحطاطها .^(٩)

ونظر الأهمية التي يكتسبها النظام الانتخابي لمالة من أثار على الحياة السياسية في أي بلد كونه ينتج أثارة بشكل سريع ومقال وبتالي لدية قدرة على ان يعكس الواقع السياسي للدولة بايجابياته وسلبياته فهو بقدر ما يعتبر وسيلة لتحقيق وتجسيد الديمقراطية النيابية يمكن ان يكون عاملا يحول دون تحقيق المشاركة السياسية خاصة في الدول التي تسعى فيها السلطة القائمة الى المحافظة على استمرارها في ممارسة الحكم من خلال خلق مؤسسات شكلية توحى بوجود نظام ديمقراطي وبذلك اضحى الانتخاب ليس كافة المجالات مما يعطي للنظام الانتخابي أهمية سياسية اجتماعية وادارية .^(١٠)

^(٨)جاسم محمد احمد ، الديمقراطية وإشكالية التداول السلمي للسلطة ، مجلة ادأب الفراهيدي ، العدد ١٥ ، آذار ، ٢٠١٢ ، ص٢٥٥.

^(٩)محمد المجذوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان واهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم ، الدار الجامعية ، للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠ ، ص٣١٨.

^(١٠)زهير بن علي ، دور النظام الانتخابي في اصلاح النظم السياسية دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلغaid ، تلمسان ، ٢٠١٤-٢٠١٥ ، ص١٢.

كما أن النظام الانتخابي باعتباره وسيلة تقنية تجعل من الانتخاب مصدر شرعيه السلطة يكتسب أهمية سياسية وإدارية واجتماعية بالغه من حيث مساهمته في تحقيق الاستقرار السياسي وتطوير الديمقراطية في المجتمعات وبالتالي النجاعة من حيث تسير مؤسسات تمثيله تسهر على السير الحسن لمؤسسات الدولة ضمن الناحية السياسية يلاحظ ان المشاركة لم تعد تقتصر على الانتخابات الرئاسية بل امتدت بفعل انتشار الأفكار الديمقراطية الى انتخاب أعضاء السلطة التشريعية التي تقوم بدور التشريع والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية إضافة الى انتخاب المجالس المحلية التي تتولي تسير الشؤون المحلية حتى اضحى الانتخاب يمس مختلف ميادين الحياة مما يعطي للنظام الانتخابي اهمية سياسية كبيرة ولا يمكن حصرها .^(١١)

لا تقتصر أهمية النظام الانتخابي عند هذا الحد فحسب فهو من شأنه ان يساهم في خلق بيئة حيوية سياسية متجددة في نفوس المواطنين والمنتخبين نتيجة عدم شعورهم بالتهميش والاقصاء فالنظام الانتخابي الذي يبنى على أساس العدالة والتمثيل الصادق من شأنه ان يمكن الأحزاب السياسية التنافس في الجو السلمي هذه التراكيمات ستؤدي منها الى تقوية البناء المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي للدولة حيث ان الانتخاب بهذا الشكل يعمل على بناء مؤسسات شرعية تمارس اختصاصاتها التي يخولها لها الدستور او القانون مما يساهم في توزيع الاختصاصات وتقوية دولة القانون بما يضمن تحقيق الوحدة الوطنية وبالتالي تطور اقتصادي واجتماعي .^(١٢)

و من شأن النظام الانتخابي الذي يدير الصراعات بين التيارات السياسية المختلفة أن يعمل أيضا على تقليل من وحدة التباين في المجتمع مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأمن والاستقرار لكل من المواطنين والنظام السياسي بمؤسساته على السواء ببساطة تبرز أهمية النظام الانتخابي في كونه يمكن صورة النظام السياسي ونبأ بما يتميز به هذا النظام الانتخابي من محاسن ومساوئ وما ينطوي عليه من الاحترام وكفالة للحقوق والحريات الفردية والجماعية لذا أصبحت المبادئ التي يقوم عليها النظام الانتخابي معيارا لدى تقدم واستقرار النظم السياسية أو مدى تراجعها وتخلفها وبالتالي دخولها في حلقة من الصراعات المتتالية.^(١٣)

^{١١}-المصدر نفسه ، ص١٣ .

^(١٢)المصدر نفسه ، ص١٤ .

^(١٣)محمد المجذوب المصدر السابق ، ص٣١٨ .

ثانياً: انواع التداول السلمي للسلطة:

يتم تقسيم التداول عادة بالنظر إلى حجم سيطرة النخب السياسية تصاعده إلى الحكم على السلطتين التنفيذية والتشريعية والذي يتعلق عادة بتوقيت ونتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية

١. التداول المطلق:

يمكن تعريف هذا التداول الذي تدخل على إثرها السلطة بكاملها إلى المعارضة وتأتي هذا النوع من التداول عادة في النظام البرلماني اثر فوز حزب أو كتل حزبي متجانس من المعارضة بالأغلبية المطلقة من الأصوات من الاقتراع العام مما يؤهله إلى تشكيل الحكومة بمفرده أيضا يمكن أن يحصل تداول المطلق على السلطة في النظامين الرئاسي ونصف الرئاسي إذا ما كان عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في فترة زمنية واحدة مما يتيح للرئيس والأغلبية البرلمانية أن يكونا من كتل أو حزب واحد قادر على أن يشكل الحكومة بمفرده. ^(١٤) ويتواجد التداول المطلق خصوصا في نظام الحزبين فكان تداول المحافظين والليبراليين سنة ١٨٣٢ الى سنة ١٩١٤ في بريطانيا تداولاً مطلقاً تدخل على أثره السلطة بأسرها إلى معارضة في حين يتسلم الحزب أو الكتلة الفائزة بالأغلبية المطلقة في الانتخابات زمام السلطة. ^(١٥)

٢. التداول : النسبي

هو التداول الذي يدخل فيه قسم فقط من السلطة إلى صف المعارضة ويوجد هذا النوع من التداول من النظامين الرئاسي ونصف الرئاسي حيث يتم انتخاب الرئيس والبرلمان في فترات زمنية متباعدة اذو على نقيض التداول المطلق حيث تنتمي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية الى كتلة او حزب سياسي واحد حاصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات فان التداول النسبي يتيح سيطرة طرف من معارضة على قسم فقط من السلطة والحزب الحاكم على القسم الاخر أي بصورة أخرى ان تنتمي اغلبية البرلمان أي حزب او كتلة سياسية في الذي ينتمي فيه الرئيس الى حزب او كتله سياسيه أخرى

^(١٤) فوزي حسين سلمان ، مبدأ التداول السلمي وآفاق تطبيقية في العراق ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٢ ، السنة ٥ ، العدد ١٩ ، ص ٣٨.

^(١٥) محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، دار الحكمة للطباعة ، الموصل ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٩.

ويوجد هذا النوع من التداول خصوصا في الولايات المتحدة الامريكية عادة ما لا يكون الرئيس من الأغلبية المسيطرة على الكونغرس ففي الفترة الفاصلة بين سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٨٨ لم يحصل تداول مطلق على السلطة في الولايات المتحدة الامريكية الامرة واحدة وذلك في سنة ١٩٥٢ في عهد الرئيس (ايزنهاور) .^(١٦)

٣. التداول عبر الوسيط :

يوجد هذا النوع من التداول على السلطة خصوصا في المانيا اذ يحكم عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة في البرلمان يتم التداول عبر وسيط ترجيح حزب ثالث كفة احد الحزبين الرئيسي (الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاجتماعي الديمقراطي) من اجل تشكيل حكومة وقد لعب الحزب الليبرالي لفترة طويلة دور المرجع لكفة احد هذين الحزبين من اجل السيطرة على السلطة وكثيرا ما يأخذ الحزب الثالث بالبرلمان في هذا النوع من التداول حجما اكبر مما هو عملية في حقيقة الامر وغالبا ما يفرض على الحزب الذي اختاره ترجيحية مناجل تشكيل الحكومة تنازلات سياسية .^(١٧)

وان الحكومة في هذا النوع من التداول كثير ما تكون غير قوية وذلك لظلال الشك التي تعتريها من ان ينفرط عقد التحالف بين الحزبين الذي يؤلفانها عكس ما هو موجود عادة في نظام الحزبين حيث يكون للحزب الفائز في الانتخابات القدرة على تشكيل الحكومة بنحو ودون الحاجة الى الاستعانة بأقلية اخرى في البرلمان .^(١٨) ان مبدأ تداول السلطة بين القوى السياسية المتنافسة والفاعلة على صعيد الحياة السياسية من ابرز أليات الممارسة الديمقراطية لأنه يعبر عن عمق ورسوخ مبادئ الديمقراطية وقواعدها ومؤسساتها وألياتها في المجتمع المعنى كما ويعبر عن استقلال النظام السياسي وحيادة إزاء مطالب القوى السياسية بالمشاركة السياسية هذا من ناحية ومن ناحية ثانية يتطلب التداول السلمي للسلطة الاحتكام الى رأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية او ترجيح حكم الأغلبية والاخذ برأيها وتأتي هذه الأغلبية بناء على عملية الاقتراع العام السري والدوري المنتظم الذي يجري في أوقات

^(١٦) سامر مؤيد عبد اللطيف ، ازمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغير في العالم العربي ، كلية القانون ، جامعة كربلاء- ، مجلة رسالة الحقوق ، السنة الخامسة ، العدد الثاني ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٤ .

^(١٧) فوزي حسين سلمان ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

^(١٨) سامر مؤيد عبد اللطيف ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

معلومة غير ان الأغلبية في نظم الديمقراطية الدستورية تقيد حق الأغلبية بقيود دستورية الغاية منها الحفاظ وصيانة حقوق الأقلية ومنع الأغلبية من الفاء او الانتقاص من حقوق الأقلية في معارضتها الدستورية . (١٩)

ثالثاً: الفرق بين التداول السلمي للسلطة والتداول السلبي للسلطة:

ورغم ان مبدا التداول السلمي للسلطة هو مبدأ دستوري تتم مراعاته من الدول الديمقراطية ذات النظم الملكية الدستورية مثلما هو مراعى في الجمهوريات الديمقراطية إلا ان الطابع الديمقراطي لهذا المبدأ الدستوري ينبغي العمل على تجسيده من خلال فتح مجالات المشاركة السياسية بل والافرار بإمكانه أي من القوى السياسية الوصول الى موقع السلطة وخاصة القوى المعارضة وذلك عبر انتخابات حرة نزيهة وحصولها على ما يؤهلها من أصوات الناخبين ويرتبط بذلك الحديث عن وجود أليتين رئيسيتين لانتقال السلطة من شخص او من مجموعة او من حزب الى اخر او أخرى وهما الانتخابات أي الانتقال السلمي وفقا لإدارة الناخبين والعنف أي اجبار شاغل او شاغلي المنصب السياسي على ترك مقعدة رغما عنه باستخدام صورة من صور الاجبار او الاكراه ولاريب ان وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة يعتبر امرا جوهريا لتحقيق التداول السلمي للسلطة بالمعنى الغربي . (٢٠)

لقد وأضحنا اهمية التداول السلمي في تنظيم للسلطة في النظم الديمقراطية بانه لا يمكن ان يكون هناك نظم ديمقراطية ما لم تتوفر امكانيه للانتقال السلطة وتداولها سلميا بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع المعني مع ذلك ان بعض النظم تحاول وتسعى جاهدة الى خلق وتطوير أنماط للانتقال السلطة تتلاءم مع ظروفها او بما يؤمن لها البقاء والاستمرارية في السلطة وهنا بذكر احد الباحثين ان هناك جملة عوامل أسهمت في استقرار النخب السياسية وتشبثها في السلطة منها ما هو داخلي يتمثل في تراكم الخبرة والتجربة في استخدام وسائل القهر والعنف ضد المنافسين والمعارضين والقدرات العالية لأجهزة الامن والمخابرات التابعة لها وأيضا غياب الدولة الرائدة او النظام النموذج الذي يحرض او يؤيد التغيير يكون قريبا في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ظروفها ومنها ما هو خارجي يتمثل في التبعية وحماية الدولة المتنوعة للعديد من الأنظمة وهذه

(١٩) علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، في مجموعة باحثين ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٥٦.

(٢٠) فلاح خلف كاظم الزهيري ، الديمقراطية والتداول السلمي لسلطة متممة الترابط ، مجلة أبحاث العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٦ ، ص٤.

الحالة تنطبق على الواقع العربي انطباقا كبيرا ومن الأساليب والوسائل الاخر التي تلجا اليها بعض الأنظمة السياسية من اجل التمسك بالسلطة ومنع تداولها تتمثل بوضع شروط تعجيزية لا تنطبق الا على شخص الرئيس وبالتالي تفضي هذه الحالة الى إعادة انتخاب الرؤساء مرة ثانية وثالثة من خلال تجاوز الانتخاب الشعبي المباشر بدعوة الجمعية التأسيسية (البرلمان) لإعادة انتخاب الرئيس وهذا يعني انتقاء وجود مرشحين منافسين للرئيس بموجب الصيغة الدستورية التداول وقد لجا الى هذه الوسيلة (دوفالية) في ها بيتي في أمريكا اللاتينية حيث اعلن بعد انتهاء مدة رئاسته بانه قد أعيد انتخابه لدورة رئاسية جديدة دون معارضة .^(٢١) وللتداول على السلطة صعوبات نظر لعدم توفر الظروف المناسبة وغالبا ما تواجه عملية التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية نوعان من الصعوبات في الحالات العادية والاستثنائية

١. صعوبات التداول في الحالات العادية: وتكون نتيجة عدة عوامل

- أ. نتيجة تضارب القواعد الدستورية والتنظيمية التي تؤدي الى عملية تقييد التداول السياسي واحيانا لغياب الية التداول او عدم احترامها.
 - ب. كثرة التداول يساهم في خلق الازمات الوزارية
 - ت. احتكار السلطة من طرف فئة معينة على حساب التعدد الموجود في المجتمع بسبب الفروق عن المشاركة يحدث أزمة تداول
 - ث. ضعف المشاركة الشعبية تؤثر على التداول بسبب عدم الاهتمام بالسياسية او الظروف الطبيعي أحيانا
٢. صعوبات التداول في الحالات الاستثنائية^(٢٢) :

- أ. ان الحالات الاستثنائية تؤدي الى انقسامات لدى الرأي العام وتعيق عمل الأحزاب
- ب. قد توظف السلطة الحاكمة والظروف الاستثنائية بحجة حماية الأمن العام وتؤدي الى تأجيل التداول فتحدث أزمة التداول
- ت. ان تفشي الفساد في أي نظام يؤدي الى إعاقة عملية التداول على السلطة
- ث. عدم وجود ضوابط دستورية واضحة وعدم الايمان بها من طرف الفاعلين السياسيين.

^(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٠ .
^(٢٢) وداد غزلاني ، التداول الحزبي على السلطة ومعوقاته ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد التاسع ، ٢٠١٦ ، ص ١١٧ .

ان قرار التعددية السياسية لا يعني بالضرورة تطبيق الديمقراطية على الرغم من ان التعددية الحزبية تشكل عنصرا أساسيا للديمقراطية لان الأخيرة لها ابعادها وعناصرها ومتطلباتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية كما ان التعددية يمكن ان تكون مجرد واجهة شكلية لنظام تسلطي تكون فيه الهيمنة السياسية لحزب كبير يستمد قوته من وجود رئيس الدولة على قمته وتداخله مع أجهزة الدولة مع وجود أحزاب هامشية بضوابط قانونية وأمنية مفروضة عليها من السلطة. (٢٣)

من العقبات التي تقف امام مبدأ التداول السلمي للسلطة وذلك في مطلبين تخصص المطلب الأول لعدم وجود آلية دستورية فاعلة تضمن او تكفل التداول السلمي للسلطة في العراق اما المطلب الثاني نتناول فيه ظاهرة التناحر والتخوين في الأوساط السياسية العراقية حيث يعتبر عامل معرقل بمبدأ التداول السلمي للسلطة

المطلب الأول: عدم وجود الية دستورية فاعلة تكفل التداول السلمي في العراق على الرغم من ان دستور العراق الاتحاد قد نص في المادة السادسة منه يتم تداول السلطة سلميا عبر وسائل الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور . (٢٤)

ولكن هذا لم يكن سوى مدونة على الورق صوّتت عليها الملايين وقبلت بها الزعامات والطبقة السياسية الجديدة ولم تجد تعبيرها المبكر الا في اشكال نظرية وسياسية والجدير بالذكر انه حتى الفترة الملكية التي يعدها البعض الفترة الذهبية في تاريخ العراق السياسي الحديث كانت الروح الانتقامية واحبانا الروح الانقلابية هي التي تبعث الحياة في جسد الهيئة الحاكمة آنذاك وبالنسبة لتاريخ العهد الجمهوري العراقي فيمكن اختصار من غير ابتعاد عن عناصر الحياد الموضوعية بانه سجل رسمي للانقلاب والانقلاب المضاد، ومما لاشك في عاقلان ان غياب التداول السلمي للسلطة في العراق أدى الى استشرac حالات الهلع الهستيري وربما الطبيعي في نفس كل القوى السياسية للسلطة تنص قانوني فان هناك مشكلة تكمن في إشكالية العمل باليات تطبيق هذا المبدأ شأنه شان في ذلك بقيه النصوص الدستورية التي لازالت لليوم معطلة التطبيق بالرغم من وجودها تنص دستوري وتبدو عملية التداول السلمي للسلطة في ظل الأنظمة الديمقراطية سهلة إذ أن المؤسسات الدستورية نفسح

(٢٣) حسنين توفيق إبراهيم ، الانظمة السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٢ .

(٢٤) فوزي حسين سلمان ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

المجال امام المعارضة للوصول الى السلطة وخير مثال على ذلك هو النظام البريطاني لأنه حصر التنافس على السلطة عمليا بحزبين كبيرين هما حزب المحافظين وحزب العمال . (٢٥)

المطلب الثاني : ظاهرتي التناحر والتخوين في الأوساط السياسية والحزبية العراقية : ان المتابع لواقع حال السياسية العراقية في عصرها الحديث ان جميع الحركات بمجملها لم تصل في يوم من الأيام الى حد التوافق الاستراتيجي على توقيع ميثاق وطني ملزم يتسامر فيه الجميع على خلافاتهم البينية ويشرعون في عملية بناء موقف جماعي موحد وحتى وصلت قوة الدولة العراقية في مراحل معينة الى مستويات متقدمة في التنمية الداخلية والقدرة على التأثير المنظومة العربية والإقليمية بقي بواقع حال المنظومة السياسية العاملة في البلاد واقعا متفشيا على طول التاريخ السياسي (٢٦) الذي ابتداء ملكيا وانتهى به الحال منذ عام ١٩٥٨ الى حكم جمهورية ومازال لم يتجاوز الائتلافات بين القوى والأحزاب السياسية اكثر من حاجز التكتيك وتحول الكثير من ذلك التحالفات الى مصدر للتندر والاستهزاء اكثر من خطة للعمل المشترك. (٢٧) ونرى من جانبنا ان هذا التناحر بين القوى والأحزاب السياسية يؤدي الى ظهور دكتاتوريات ويؤدي الى المزيد من سفك الدماء في سبيل الوصول الى السلطة لذلك فان من المصلحة العامة للدولة ان تكون هناك آلية دستورية تضمن تداول السلطة بشكل سلمي ويمنع من حالي التناحر والتخوين بين الأحزاب والقوى السياسية . وهذا ما دعا العراق بعد تغير النظام السياسي من الجمهوري الى البرلماني وفقاً لمبدأ الديمقراطية وانتخاب الحكومة عن طريق قوانين سنّها الدستور عام ٢٠٠٥. ويتم من خلالها اختيار السلطة الحاكمة بشكل سلمي دون اللجوء الى المعارضة او الانقلاب السياسي.

رابعاً: علاقة التداول السلمي للسلطة بالجغرافيا السياسية :

تحديد السلطة السياسية : قبل تحديد السلطة السياسية بوجه خاص من خلال تعريفهم يجدر بنا من باب أولى التعريف بالسلطة بوجه عام ولكن كون مفهوم السلطة يقترب من تلك المصطلحات والمفاهيم التي تبدو للقارئ مترابط ومتداخلة بل وفي كثير من الأحيان قد تكون متداخلة مثل النفوذ والقوة والهيبة و ما الى ذلك من

(٢٥) القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي ، دولة العراق الديمقراطية ، الالعاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ط ٣ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠٢.

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٠٢.

(٢٧) فوزي حسين سلمان ، المصدر السابق ، ص ٤٩.

مصطلحات زيادة على الاستخدامات المختلفة لمفهوم السلطة في علم السياسية وبقية العلوم الاجتماعية حيث انه يوجد من يطلق ويستعمل مصطلح القوه مشيرا به الى السلطة او النفوذ كما انه يوجد من يطلق مصطلح السلطة مشيرا بيه الى القوة راينا أهمية أيراد هذه الاختلافات في استعمال هذين المصطلحين .^(٢٨) وتعتبر ممارسة السلطة ظاهرة عامة ودائمة في المجتمع الإنساني دون قصرها على الدولة فحسب حتى ولو كان هذا المجتمع من أكثرها بدائية واسرعها زوالا ثم ان وجود علاقات اجتماعية تشكل صلة الانسان الحياتية بجماعه ما يملئ على تصرف هذا الانسان بعض الالتزامات وسلسلة من الحقوق والواجبات والقواعد القانونية فتصبح بذلك السلطة هي الوظيفة الاجتماعية التي تقوم على سن القوانين وحفظها وتطبيقها ومعاقبة من يخالفها وهي التي تعمل على تغييرها وتطويرها كما دعت الحاجة الى ذلك انها الوظيفية التي لا غنى عنها بوجود الجماعة ذاتها له استمرارها ومنتابعة نشاطها انها تلك الوظيفة الاجتماعية القائمة على اتخاذ القرارات التي يتوفق عليها تحقيق الأهداف التي تتابعها الجماعة .^(٢٩) وكم كان بيردو Burdeaa محقا حين ذهب الى انه لا بد لأي مجتمع يريد الاستمرار والبقاء من ان تكون له دافعة تجعل له كيانا مرهوبا وتلك هي السلطة .^(٣٠) فالسلطة السياسية لقد ظاهرة اجتماعية في المقام الأول لأنه لا يتصور وجودها خارج الجماعة كما ان لا قيام للجماعة دون السلطة يقول دوجي : (يستحل تصور مجتمع بشري بدون قانون والرابطة الاجتماعية هي رابطة قانونية قبل كل شيء وحيث يكون المجتمع القانون *ubi societes ubi. jus* فالقانون بالنسبة للسلطة . كالكلام بالنسبة للإنسان كيف نشأت السلطة السياسية لا بد من الالمام الى نقطة أساسية وهي اننا لم نطرح هذا السؤال لمعرفة أسطورة السلطة او لمعرفة كيف اشالت من أعماق التاريخ وكيف اكل الدهر عليها وشرب وانما من اجل نفخ الروح في وعينا السلطوي يقول الدكتور الجابري (ان الفكر العربي الحديث والمعاصر لم يطرح مشكله الدولة والمجتمع والعلاقة بينما من منظور يعالج مسألة السلطة إذا ان تتناول السياسية بخطاب مستقل شيء غائب او يعاد في الفكر النهضوي الحديث،^(٣١) والسلطة في جوهرها العميق هي تجسد لهذه الطاقة التي تشيرها في المجموعة فكرة نظام

^(٢٨) عبد الحليم الزيات ، في سوسيولوجيا بناء السلطة ، الإسكندرية ، مصر ، دار معرفة الجامعية ، ١٩٩٠ ، ص ١١٧ .
^(٢٩) مولود طيب ، اشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران ن ٢٠١٦ ن ص ٢٣ .
^(٣٠) عبد الرحمان خليقة ، علم الاجتماع ودراسة السلطة في العالم النامي ، علم الاجتماع والسلطة الإسكندرية ، دار المعرفة لجامعية ، ١٩٩٢ ، ص ٣٣٦ .
^(٣١) برهان زريق ، السلطة السياسية ومسألة الحكم الصالح الرشيد ، وزارة الاعلام السورية على الطباعة ، ط ١ ، ٢٠١٦ ، ص ٣٧-٣٨ .

اجتماعي مبتغى انها قوة يخلقها الوعي الجماعي تقوم مهمتها في ان واحد على تأمين ديمومة المجموعة وقيادتها في السعي نحوها ما تعتبره خيرا وهي قادرة عند الحاجة على فرض الموقف الذي يفترض هذا السعي عبر الأعضاء وبصورة عامة فالتحديد السابق يتضمن عنصري السلطة وهما القوة والفكرة وبالتالي ليس صحيحا ان الحقيقة الجوهرية للسلطة هي الامر limperium وانما هي تكمن في الفكرة اذ لا يمكننا ان نتصور كيف يمكن لسلطة هي في جوهرها في خدمة السياسية الا تكون مطبوعة بالغاية التي تحدها او تخدم شرعيتها . (٣٢)

ولأهمية ظاهرة السلطة السياسية فأن أي حوار للفكر السياسي حول نشأة الدولة وإلا ويتناوب في جانب كبير منه السلطة السياسية لما تشيره من خلاق بين مفكرين والكتاب ولا نجد مثل هذه الخلاف بين هؤلاء الكتاب حول مفهومين الشعب والاقليم باعتبار انها واقع ملموس ووضع قائم بالفعل كما انه ثمة نظريات أفكار كثيرة تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل لكل منها وجهة نظر تتمسك بها مستندة الى فكرة معينة او مبدأ معين يعطي احد الجوانب أولوية على الآخر وبرغم اختلاف النظريات (الأفكار) وتباينها فإننا نستطيع ان نعرض لبعضها على النحو الاتي.

١. **نظرية الحق الإلهي :** او ما يسمى بالنظرية الدينية او التي ترجع نشأة الدولة والسلطة الى إرادة تسمى واجل من إرادة البشر أي الى إرادة الالهة عليا فالدولة في هذه النظريات هي من صنع الله والسلطة فيها سلطة الله فالتي في بداية الامر كانوا يعتقدون ان الحكام مخلوقين من مادة إلهية على الأرض لهم تطور الأمر بعد ذلك الى اعتبار الحاكم من اختيار الله فهو قد اختاره يمارس باسمه السلطة على الأرض ثم تطور الامر الى اعتبار الحكم مختارا بطريق غير مباشر من قبل الله ليحكم بمقتضى الحق الإلهي المقدس هذا يعني ان هؤلاء الحكام يمتلكون السلطة بأكملها لكن هذه السيادة المطلقة ليست إدارية لأنها ملزمة مراعاة المعتقدات والقواعد والعوائد التي يفرضها الدين الذي تقوم عليه وحدة الحاضرة او المملكة وكان هذه السلطة ممارسة من الخارج . (٣٣)

٢. **نظرية العقد الاجتماعي :** جوهر نظرية العقد انما يدور حول تنازل الافراد عن بعض حقوقهم للحاكم في مقابل تمتعهم بما يوفره المجتمع السياسي لهم من امتيازات كالأمن والطمأنينة والمحافظة على حقوقهم وحياتهم وبمثل كل من هوبز ولوك وروسو لم يكونوا متفقين على الافكار ذاتها فلقد كانوا أهم مفكرين نظرية العقد

(٣٢) المصدر نسخة ، ص ٤١ .

(٣٣) المصدر نسخة ، ص ٢٧ .

الاجتماعي دون أن ننسى إسهام ابن خلدون في هذه النظرية حسب تفسير بعض العلماء لما جاء في مقدمته على الرغم من أن هؤلاء لم يكونوا متفقين في الأفكار ذاتها فلقد كان الأول من دعاه الحكم الملكي المطلق في الوقت الذي كانت افكار الثاني القاعدة الأساسية التي قامت عليها المدرسة الفردية وكذلك المدرسة النفعية التي انبثقت عنها ذلك النوع من التنظيم السياسي الذي تتنبأه الرأسمالية كما أن الثالث قد وضع الأساس الفكري والنظري الذي انبثقت من غالبية الاتجاهات الديمقراطية الاجتماعية الحديثة . (٣٤)

٣. نظرية القوة : أو ما يسمى بنظرية تنازع والغلبة تقوم على افتراض أن الجماعات الإنسانية منذ نشأتها عاشت متصارعة يسود بينها القتال والعنف مما تنتج عنه منتصر ومهزوم أو غالب ومغلوب وعلى هذا السيادة اقامه نوع من السلطة على مختلف مناحي حياة الجماعة فأساس قيام الدولة هنا هو فرض اراده الاقوى ولقد وجد لهذه النظرية جذور عميقة في الفكر الإنساني القديم عند تراسيما خوس، وبوليبيوس _ وكذلك عند كثير من المفكرين المحدثين مثل ابن خلدون أو مثل ديجي وجوفينيل الذين اضافوه الى القوة نوعا من حكمه أحد الطرفين المتنازعين أو المتصارعين وأيا كان الحال حال قوه فقط أو قوه وحكمه فإن نتيجة الصراع تؤدي إلى قيام الطرفين _ الغالب _ والمغلوب _ بالعيش على رفعة واحده من الأرض أو إقليم واحد يسيطر على مقدراته المنتصر وبذلك تقوم الدولة باكمال عناصرها الأساسية وهي الإقليم والشعب والحاكم (٣٥)

٤. نظرية التطور العائلي : (نظرية القرابة) تعتبر ظاهره القرابة من المقومات الجوهرية للحياة الاجتماعية وأساس من أسس تنظيمها فعن فكره القرابة وما يتصل بها من تصورات وممارسات نشأت كثير من النظم الاجتماعية كالسلطة والملكية والوراثة والطبقية والديانات أنه طن العسير تصور جماعه بشرية ما في الحياه مشتركه دون قيام رابطه ما يجتمعون عليها وتدور حولها حياتهم وهذه الرابطة في المجتمعات البدائية بخاصه تقوم على القرابة وهي انواع وأصناف عديده فقد تكون حقيقه ومويه قائمه على أسس بيولوجية وقد تكون أسطورية وقد تكون اصطلاحيه وقد تكون نما قديمه وكالمعاصرة والتحالف والتبني والولاية وكما تكون القرابة ذات اصل اجتماعي يمكن أن يكون ذات تصور مكاني بحيث تقوم القرابة على المساكنة المجاورة وقد تقوم كما يقول ابن

(٣٤) محمد عابد الجابري ، فكر ابن خلدون ، العصبية والدولة لبنان ، ومركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤، ص١٩٧.

(٣٥) مولود طيب ، المصدر السابق ، ص٣٠.

خلدون على النسب ومهما تكن انواع القرابة فات دورها التنظيمي والوظيفي في المجتمع دور حيوي وفي هذا يقول ماك ابقى أن القرابة تخلق المجتمع وأن المجتمع يخلق الدولة في المدى الطويل . (٣٦)

١-التوصيات:

١. ان يكون مبدأ التداول السلمي للسلطة شاملاً لجميع أعضاء الهيئة السياسية الحاكمة (التشريعية، القضائية، التنفيذية).

٢. تحويل مبدأ التداول للسلطة في الأشخاص وليس في الكتل باعتبار ان ذلك حق دستوري مكفول بنصوصه.

٣. نقترح على المشرع العراقي بضرورة إقرار مجلس الاتحاد وجعله متوازنا مع مجلس النواب بهدف تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة بصورة صحيحة.

٤. نوصي المشروع العراقي بضرورة إقرار قانون الأحزاب للابتعاد عن التعددية الحزبية المفرطة تشكل معوقاً للتداول السلمي.

٢-الاستنتاجات:

١. يعتبر مبدأ التداول السلمي للسلطة هو من اهم ركائز الديمقراطية.

٢. الانتخابات والتعددية الحزبية هما العاملان الضمانات لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة في العراق.

٣. الشعب هو المصدر الأساسي للسلطات جميعاً.

٤. اتضح لنا ان التعددية الحزبية المفرطة تمثل معوقاً من معوقات التداول السلمي للسلطة.

المصادر

(٣٦) مصطفى السخاوي ، النظم القروية في المجتمع القبلي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦، ص ٢٨-٣٤

- ١- عماد بن محمد ، التداول على السلطة مفهوم وأشكاله ، دار الجامعة الجديد ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص٧٢.
- ٢- حسين عثمان ، النظام السياسي ، منشورات حلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠٨.
- ٣- جلال عبد معرض ، أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث في علم الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٩٤، ٩٥.
- ٤- ثامر كامل محمد ، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥١ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٠ ، ص١١٧.
- ٥- جمال علي زهران ، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٤٨.
- ٦- عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسي ، دار النضال للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٢٦٢.
- ٧- جاسم محمد احمد ، الديمقراطية وإشكالية التداول السلمي للسلطة ، مجلة ادأب الفراهيدي ، العدد ١٥ ، آذار ، ٢٠١٢ ، ص٢٥٥.
- ٨- محمد المجذوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان واهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم ، الدار الجامعية ، للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠ ، ص٣١٨.
- ٩- زهير بن علي ، دور النظام الانتخابي في اصلاح النظم السياسية دراسة مقارنة ، أطروحة دكتورا جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، ٢٠١٤. ٢٠١٥ ، ص١٢.
- ١٠- فوزي حسين سلمان ، مبدأ التداول السلمي وآفاق تطبيقية في العراق ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٢ ، السنة ٥ ، العدد ١٩ ، ص٣٨.
- ١١- محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، دار الحكمة للطباعة ، الموصل ، ٢٠٠٨ ، ص١٥٩.
- ١٢- سامر مؤيد عبد اللطيف ، أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغير في العالم العربي ، كلية القانون ، جامعة كربلاء. ، مجلة رسالة الحقوق ، السنة الخامسة ، العدد الثاني ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٤.
- ١٣- علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، في مجموعة باحثين ، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٥٦.
- ١٤- فلاح خلف كاظم الزهيري ، الديمقراطية والتداول السلمي لسلطة متممة الترابط ، مجلة أبحاث العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٦ ، ص٤.

- ١٥- وداد غزلاني ، التداول الحزبي على السلطة ومعوقاته ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد التاسع ، ٢٠١٦ ، ص١١٧.
- ١٦- حسنين توفيق إبراهيم ، الانظمة السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٩٢.
- ١٧- القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي ، دولة العراق الديمقراطية ، الالعائك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ط ٣ ، ٢٠٠٧ ، ص١٠٢.
- ١٨- عبد الحليم الزياد ، في سوسيولوجيا بناء السلطة ، الإسكندرية ، مصر ، دار معرفة الجامعية ، ١٩٩٠ ، ص ١١٧.
- ١٩- مولود طيب ، اشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران ن ٢٠١٦ ن ص٢٣.
- ٢٠- عبد الرحمان خليفة ، علم الاجتماع ودراسة السلطة في العالم النامي ، علم الاجتماع والسلطة الإسكندرية ، دار المعرفة لجامعية ، ١٩٩٢ ، ص٣٣٦.
- ٢١- برهان زريق ، السلطة السياسية ومسألة الحكم الصالح الرشيد ، وزارة الاعلام السورية على الطباعة ، ط ١ ، ٢٠١٦ ، ص٣٧.٣٨.
- ٢٢- محمد عابد الجابري ، فكر ابن خلدون ، العصبية والدولة لبنان ، ومركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤، ص١٩٧.